

الإسلاميون في تونس في مرمرى الغضب الشعبي



أن الشارع التونسي له عيون، وهو وإن كان يتابع الصراع السياسي بلا مبالاة، ولا يتحمس للانتخابات، ولم يعد يأمل في صعود هذا الحزب أو ذاك القيادي، لكنه يظل يقظا ويمكن أن يتحرك في أي لحظة للدفاع عن نفسه.

نار تصريحات الهاروني تهدت بان تحرق حركة النهضة إذا استمرت في النظر إلى نفسها على أنها جزء خارج الدولة، وأن الهدف من كل الجهود هو الإمساك بالمؤسسات وتوظيفها لخدمة الحركة ومشاريع وارتباطاتها.. هذه رسالة أخرى على أزمة الإسلاميين في المنطقة العربية، الذين يحاولون الظهور بحركات محلية والاندماج في مجتمعاتهم، لكن مع كل أزمة يكشف المتابعون أن ثقافة التنظيم العابر للدول لا تزال تتحكم فيهم.

تصريحات الهاروني، ولأول مرة تحدث فانون ورياضيون ومنتجو برامج تلفزيونية بوضوح تام ورفضوا أن يتم منح أي تعويضات مطالبين بتوظيف كل إمكانات البلاد لصالح إنقاذ الأرواح في هذه الفترة الصعبة.

صحيح أن تصريحات الهاروني غير المحسوبة قد استفاد منها خصوم النهضة ونجحوا في تحويلها إلى ورقة لمواجهة سياسيا، وهذا أمر معهود ضمن مشهد يقوم على ردات الفعل وتصيد الأخطاء، لكن الأهم أن جزءا واسعا من الناشطين والفاعلين الاجتماعيين والمشاهير والمواطنين العاديين قد انخرطوا لرفض ثقافة الغنيمية، واستثمار الوضع الصعب للدولة لحل أزمات داخلية.

وهذه أهم رسالة توجه إلى الإسلاميين في هذه الأزمة، ومفادها

شخصيا وتحاول أن تلتف حول تداعياته بإظهار الاهتمام البالغ بالأزمة الصحية. لكن ذلك كله لم يشفع لوقف الحملة المضادة التي تصور الإسلاميين في صورة قطاع طرق همهم الوحيد هو تحويل ميزانية الدولة لحسابهم الخاص وقطع النظر عن أوضاع الناس في وقت كان غيرهم يخوض حملة تضامن واسعة لتوفير أسرة وأجهزة إنعاش بالمستشفيات ويجمع التبرعات لإقامة مستشفيات محلية بالحد الأدنى من الإمكانات لتخفيف الضغط عن المستشفيات العمومية التي لم تعد قادرة على استيعاب أعداد المصابين. والملاحظ أن ردة الفعل الغاضبة توسعت لتشمل فئات كانت تسعى في السابق لإظهار الحياد في الصراع السياسي، حيث رفع مشاهير أصواتهم ضد ثقافة الغنيمية التي كشفت عنها

الذي تسير فيه النهضة، ويدفعها نحو التشنج في الحكومة والعودة إلى ما يعرف بالمسار الثوري.

الهاروني كان يسعى لتطويق أزمات الداخل، فاشعل نارا خارجية تهدد بحريق يطال كل المكاسب التي حققتها من وراء مشاركتها في الحكومات التي تلت الثورة سواء بشكل مباشر أو خفي. ليست المشكلة في مسار العدالة الانتقالية ولا في التعويضات التي أقرتها هيئة الحقيقة والكرامة، ولكن في التوقيت الذي تزامن مع وضع تواجه فيه تونس أزمة كوفيد - 19 باليات وإمكانات محدودة، ما حدا بنصاف بن عليه المتحدة باسم وزارة الصحة إلى إعلان أن المنظومة الصحية في البلاد قد انهارت.

وفي الوقت الذي كان الجميع يتحرك طلبا للمساعدات الخارجية لإنقاذ الألاف من الأرواح، بدا الهاروني يتحدث في واد آخر وغير مهتم بأزمة كورونا ولا بالأزمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها البلاد ورفض الصناديق المالية منحها أي قروض جديدة ما لم تجر إصلاحات قاسية تقوم على التقشف والتخلي التدريجي عن صندوق دعم المواد الأساسية.

وفتح الهاروني على نفسه وعلى الحركة الإسلامية مواجهة قوية تصدى لها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي وانضم لها سياسيون معروفون وجمعيات حقوقية ومدنية ومستقلون وأصدقاء لحركة النهضة، وهو ما دفع قيادات أخرى من النهضة إلى محاولة التهدئة، وبعضهم أصدر تصريحات تنفي أن يكون في خطط النهضة إثارة موضوع التعويضات، وأن كلام الهاروني فهم بالخطأ، وأن الأمر كله مجرد مؤامرة.

وقال رفيق عبد السلام وزير الخارجية السابق في حكومة الترويكا، إن الحركة لا تفكر في أمر التعويضات، وأن ما يهم هو مواجهة أزمة الوباء، وذهب قياديون آخرون في نفس المسار بتصريحات لا تتركب ما قاله الهاروني أو تعتبره موقفا

الهاروني تحدث في اجتماع لغازيين من أنصار حركة النهضة وعناصر كانت في السابق من قياداتها المحلية ممن حكم عليه بالسجن في فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وأطلق رئيس مجلس شورى النهضة تصريحات قوية تحدى فيها الحكومة وتعد بان تفرض حركته على رئيس الحكومة تفعيل صندوق الكرامة في سقف لا يتجاوز 25 بليون الحالي، أي في نكزي عيد الجمهورية. وهو صندوق يقوم على فكرة تسليم الألاف من الضحايا تعويضات مالية عما لحق بهم، وذلك ضمن رؤية أشمل لمسار العدالة الانتقالية.

وقال رئيس مجلس شورى النهضة تصريحات قوية تحدى فيها الحكومة وتعد بان تفرض حركته على رئيس الحكومة تفعيل صندوق الكرامة في سقف لا يتجاوز 25 بليون الحالي، أي في نكزي عيد الجمهورية. وهو صندوق يقوم على فكرة تسليم الألاف من الضحايا تعويضات مالية عما لحق بهم، وذلك ضمن رؤية أشمل لمسار العدالة الانتقالية.

لم يكن التفاعل ذا قيمة من الخصوم السياسيين، ولم يعط الرئيس سعيد أي إشارة عن تفاعله مع حكومة تعيد خلط الأوراق وتعطي حركة النهضة فرصة جديدة للمناورة لتعود أقوى في مواجهته. كما لم توجه أحزاب المعارضة (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) بأي إحياء يمكن أن يفهم منه أنها ستمد اليد مرة أخرى لحركة النهضة.

وعلى العكس، فإن التحالف البرلماني الحالي الداعم لحكومة المشيشي هو من اهتز من حول النهضة، ويات على شفا الانفجار خاصة مع إعلان صريح من كتلة المستقبل (18 نائبا) أنها لن تقبل بحكومة سياسية تجمع بين كتل وأحزاب متناقضة البرامج والأهداف.

وفي الوقت الذي بدا فيه أن الحكومة السياسية لا نجد أي دعم من أي جهة، وأن حركة النهضة هي فقط من يتفاعل بالتصريحات من مبارزتها، ألقى عبد الكريم الهاروني رئيس مجلس شورى حركة النهضة، بموضوع التعويضات مثل قنبلة لتفجر في وجه الحركة وقياداتها قبل غيرهم.

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يقن الإسلاميون عادة لعبة تشتيت التركيز الشعبي على القضايا المهمة من خلال خلق قضايا ثانوية يتم جر الناس لمناقشتها وتوليد قضايا جزئية أخرى للابتعاد عن القضية التي تراكم غضبهم أو تدفعهم إلى التحرك الاحتجاجي.

وفي قمة الغضب الشعبي على ضعف أداء حكومة هشام المشيشي في مواجهة الأزمة الصحية، ألقى حركة النهضة بموضوع الحكومة السياسية مرسلة بإشارات إلى المعارضة بهدف إغرائها بشراكة جديدة في الحكم على شاكلة حكومة إلياس الفخفاخ وإعادة بناء "حزام ثوري" من حول الرئيس قيس سعيد.

ومن الواضح أن الخطاب التصعيدي للهاروني كان الهدف منه امتصاص غضب عشرات المعتصمين من المشمولين بقضية التعويضات، والذين باتوا يتهمون النهضة بخيانتهم خاصة أن موضوعهم قديم وسبق أن وعدهم قياديون في النهضة بحل المشكلة ثم تتاسوهم لحسابات سياسية.

كما أن خطاب التصعيد لديه رسائل داخلية أخرى في ظل توسع دائرة الغاضبين على القيادة الحالية وتشكل تيار يضغط لأجل وقف مسار التنازلات

تنصيب وزير إسباني جديد لا يكفي لإغلاق ملف الأزمة مع المغرب

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

خارجية جديد. أولا، الوقت الذي اتخذته مسار اتخاذ هذا القرار طويل ويعبر عن درجة المقاومة التي أبدتها غونزاليس ومن يدعمها على المستويات الحكومية وغيرها. وما يعزز نظرتنا هو ما صرح به قبيل تسليمها مهامها لخلفها.

ثانيا، من المحير لماذا لم تتولد حتى الآن أي مبادرة سياسية ذات مصداقية ورسوخ يقف بها الجانب الإسباني للرباط عزمه إنهاء الأزمة، بل ذهبت الحكومة بعيدا في محاولة استجلاب الدعم الأوروبي لرؤيتها، رغم أنها مسؤولة بالدرجة الأولى عما آلت إليه الأمور حاليا.

حتى وإن تجاوزنا التصورات التبسيطية للغاية للسياسة التي هيمنت على الفاعل السياسي الإسباني منذ بروز الأزمة في أبريل الماضي، فإن الأمر لا يبدو كونه تكريسا لوجهة نظر تجزئية غارقة في الاستعلائية البعيدة عن الواقع الجديد.

نقطة الانطلاق الخاطئة التي اعتمدها وزارة الخارجية السابقة في معالجة أزمة حكومتها مع المغرب يبدو أن خلفها الحالي لا يريد تكرارها في خطابه السياسي، حيث يسعى لإبعاد النقاش مع المغاربة عن إثبات أو دحض من تسبب في حرب باردة جديدة بين الرباط ومدريد، إلى أفق آخر يمدح الشريك المغربي وموقعه بالنسبة إلى المصالح والسياسة الإسبانية، وهذا جيد، شرط أن يضع الوزير الجديد في اعتباره أن جوهر الأزمة هو موقف الحكومة الإسبانية من الحل في الصحراء.

بدلا من ذلك، يسمح لنا الفهم السياسي للواقع الجيوسياسي باستنتاج وجود طيف أكثر تعقيدا في علاقات مدريد مع الرباط، خصوصا منذ إعلان الرباط أنها في طريق ترسيم حدودها البحرية شمالا وغربا، وكذا التطورات المستمرة على المستوى الاقتصادي شمال المغرب، ما يجعل المملكة قطبا استثماريا مهما ستتضرر منه هيمنة شركات الطرف الإسباني التي استغلت الأوضاع السابقة لصالحها خصوصا في سبنة ومليبية المحتلتين.

إدخال زعيم البوليساريو بشكل سري والتضحية بتواجدها في الحكومة رغم تشبثها بموقعها، جيد لكنه غير كاف بالنسبة إلى حجم الضرر الذي لحق بالمغرب من قبل دولة لها موقعها في السياسة الخارجية للمغرب.

إلى حد الآن يبدو أن رئيس الدبلوماسية الجديد لم يفصح عن خطته لتجاوز الأزمة مع الجار الجنوبي، سوى تصريحات عن حسن النوايا وهي لا تسمن ولا تعني شيئا في لغة المصالح الدولية.

التضحية بوزيرة الخارجية الإسبانية كخطوة لامتناص غضب الرباط غير كافية بالمطلق السياسي الصحيح، بل لا بد من إبراز خطة الوزير الجديد من خلال الاعتراف غير المتدس بخطة الحكومة الإسبانية بإدخال زعيم الجبهة الانفصالية إبراهيم غالي، إلى التراب الإسباني بتواطؤ مع الجزائر بطريقة سرية وهوية مزورة. هذه هي البداية الموقفة في اعتقادنا.

ليس هناك استعجال ولهفة من الطرف المغربي لإعادة العلاقات مع الإسبان، بل هناك تريث ودراسة معمقة للأزمة والطريق نحو حلها بما يخدم بناء علاقات ندية تحترم أجدبات السيادة الوطنية. إن كيف يمكن الوثوق في كلام مرسل من وزير الخارجية الجديد وهناك وزراء داخل الحكومة لهم موقف مناهض لمصالح المغرب ووحدته الترابية؟

بالفعل، المغرب ذو أهمية للإسبان كشريك اقتصادي وسياسي وأمني ونظرا إلى الأدوار التي يلعبها على الضفة الجنوبية لحوض الأبيض المتوسط، خصوصا في ما يتعلق بالهجرة السرية وتهريب المخدرات وضبط تحركات العناصر الإرهابية وغيرها من أعمال المنظمات الإجرامية العابرة للقارات، هذا الامتياز الاستراتيجي من بلد مستقر وبمؤسسات موثوق بها لا يمكن ارتهائه لمزاج سياسيين يمارسون شوفينية مقبلة تنسف ضوابط العلاقات الثنائية.

الإهم من رسائل الوزير الجديد هو الآليات العملية التي تنتظر الرباط

تفعيلها بشكل جدي وموثوق، وهي البات متعلقة بالموقف الرسمي الإسباني من وحدة التراب الوطني الذي لا يمكن أن يكون ملتبسا ولا عارفا في عمومية الأفراد الدبلوماسية الفضاضة. المغرب يملك كل المؤشرات التي تدفعه إلى الشك في جدية الحكومة لتجاوز الأزمة بالشكل الذي يحترم سيادة المملكة على كافة المستويات.

إلى حد الآن يبدو أن رئيس الدبلوماسية الجديد لم يفصح عن خطته لتجاوز الأزمة مع الجار الجنوبي، سوى تصريحات عن حسن النوايا وهي لا تسمن ولا تعني شيئا في لغة المصالح الدولية.

التضحية بوزيرة الخارجية الإسبانية كخطوة لامتناص غضب الرباط غير كافية بالمطلق السياسي الصحيح، بل لا بد من إبراز خطة الوزير الجديد من خلال الاعتراف غير المتدس بخطة الحكومة الإسبانية بإدخال زعيم الجبهة الانفصالية إبراهيم غالي، إلى التراب الإسباني بتواطؤ مع الجزائر بطريقة سرية وهوية مزورة. هذه هي البداية الموقفة في اعتقادنا.

ليس هناك استعجال ولهفة من الطرف المغربي لإعادة العلاقات مع الإسبان، بل هناك تريث ودراسة معمقة للأزمة والطريق نحو حلها بما يخدم بناء علاقات ندية تحترم أجدبات السيادة الوطنية. إن كيف يمكن الوثوق في كلام مرسل من وزير الخارجية الجديد وهناك وزراء داخل الحكومة لهم موقف مناهض لمصالح المغرب ووحدته الترابية؟

بالفعل، المغرب ذو أهمية للإسبان كشريك اقتصادي وسياسي وأمني ونظرا إلى الأدوار التي يلعبها على الضفة الجنوبية لحوض الأبيض المتوسط، خصوصا في ما يتعلق بالهجرة السرية وتهريب المخدرات وضبط تحركات العناصر الإرهابية وغيرها من أعمال المنظمات الإجرامية العابرة للقارات، هذا الامتياز الاستراتيجي من بلد مستقر وبمؤسسات موثوق بها لا يمكن ارتهائه لمزاج سياسيين يمارسون شوفينية مقبلة تنسف ضوابط العلاقات الثنائية.

الإهم من رسائل الوزير الجديد هو الآليات العملية التي تنتظر الرباط

محمد مامون العلووي
صحافي مغربي

غادرت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليس لايا الحكومة، بعد التعديل الموسع الذي قام به رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز، فيما يبدو خطوة لإعطاء دفعة للسياسة الخارجية لبلاده لتجاوز الأزمة الدبلوماسية المستعصية مع المغرب. الإطاحة بوزيرة الخارجية جاءت بعد تحميلها مسؤولية استمرار الأزمة مع المغرب، ووجهت إليها انتقادات بخصوص تدبيرها للأزمة الدبلوماسية بين الرباط ومدريد من طرف قوى سياسية وأحزاب إسبانية معارضة. تعويض أرانتشا في منصب وزير الخارجية بالسفير السابق الإسباني في فرنسا خوسيه مانويل البرابيس، يمكن قراءته من زاويتين:

الزاوية الأولى، أن الحكومة الإسبانية تراهن على هذه الشخصية المشتبحة بما تحمله من فهم للمحيط الجغرافي وللقام بخطوات وساطة سريعة لحل أزمته مع المغرب.

